

Distr.: General
28 December 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مُقدم من المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير المقدم من جون هـ. نوكس، المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، الذي أعده بموجب قرار المجلس ١١/٢٨. وهذا التقرير الذي استند إلى حلقة دراسية للخبراء ومشاورة عامة وأكثر من ٤٠ وثيقة مكتوبة، يصف السبل الممكنة لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة صحية. والمقترحات التي يتضمنها التقرير موجهة إلى: (أ) المجلس، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية أخرى؛ (ب) هيئات إقليمية معنية بحقوق الإنسان ومنظمات إقليمية أخرى؛ (ج) حكومات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛ (د) منظمات المجتمع المدني؛ (هـ) المقرر الخاص نفسه.



تقرير مُقدم من المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

أولاً - مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٠/١٩ تعيين خبير مستقل يُكلف بدراسة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة وصحية ونظيفة ومستدامة، وتحديد وتعزيز أفضل الممارسات بشأن الالتزامات والتعهدات بإرشاد عملية صُنع القرارات البيئية ودعمها وتوطيدها.

٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قدّم الخبير المستقل تقريراً وصفيّاً يستعرض البيانات الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان والآراء التي جُمعت في مشاورات إقليمية مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية، عن التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة (A/HRC/25/53).

٣- وتشير المصادر المتنوعة التي استُعرضت إلى تزايد مستوى الوعي بشأن كيفية تطبيق معايير حقوق الإنسان على المسائل المتعلقة بالبيئة. وهناك اتفاق على أن تدهور البيئة يمكن أن يتداخل ويتداخل فعلاً مع التمتع بطائفة واسعة النطاق من حقوق الإنسان. وللحماية من مثل هذا التدخل، أشارت هيئات حقوق الإنسان إلى أن على الحكومات أن تأخذ على عاتقها: (أ) التزامات إجرائية، بما في ذلك لجعل المعلومات المتعلقة بالبيئة متاحة للجمهور، لتيسير مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وتوفير الوصول إلى سُبل الانتصاف القانونية؛ (ب) التزامات موضوعية لاعتماد أطر مؤسسية للحماية من الأضرار البيئية التي قد تُهدد التمتع بحقوق الإنسان؛ و(ج) زيادة الالتزامات بحماية الفئات الأكثر تأثراً بهذا الضرر.

٤- وتطبق كثير من الحكومات والمنظمات الدولية والشركات ومنظمات المجتمع المدني بالفعل منظوراً قائماً على حقوق الإنسان في معالجة المشاكل البيئية. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قدّم الخبير المستقل تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان حدّد فيه أكثر من ١٠٠ من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بكل من الالتزامات المشار إليها أعلاه، في كل منطقة من مناطق العالم (A/HRC/28/61). ويمكن الاطلاع على وصف الممارسات المذكورة على موقع شبكي مخصّص قائم بذاته على الرابط: www.environmentalrightsdatabase.org، فضلاً عن كونها متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، ما يتيح سهولة البحث عنها.

٥- وقد حدّد مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في قراره ١١/٢٨ وغير لقب المكلف بها إلى مقرر خاص. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى المقرر الخاص مواصلة دراسة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة وتحديد الممارسات الجيدة في تطبيق هذه الالتزامات، كما طلب منه تعزيز أعمال التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وتقديم تقارير بهذا الشأن ونشر استنتاجاته من خلال مواصلة التركيز بصفة خاصة على حلول عملية

فيما يتعلق بتنفيذ هذه الالتزامات والعمل على تحديد التحديات والعقبات التي تحول دون تنفيذها بالكامل. وما فتئت معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة تنمو وتتطور ولا يزال المقرر الخاص ينظر في المسائل المواضيعية بما في ذلك تغير المناخ وحماية النظم الإيكولوجية، بهدف زيادة توضيح الالتزامات الواجبة التطبيق. غير أنه، حسب ما سلّم به القرار ١١/٢٨، فإن العديد من معايير حقوق الإنسان المتعلقة بحماية البيئة واضحة بما يكفي للانتقال إلى النظر في كيفية زيادة تعزيزها وتنفيذها.

٦- ولهذا الغرض، طلب مجلس حقوق الإنسان من المقرر الخاص ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عقد حلقة دراسية للخبراء تتناول التنفيذ الفعال للالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، والتحديات المرتبطة بها، وآفاق المستقبل، على أساس النتائج التي توصل إليها المكلف بالولاية.

٧- وبناء على هذا الطلب، نظّم المقرر الخاص، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماعاً يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حضره أكثر من ٢٠ خبيراً، وأجرى مشاورات عامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. فضلاً عن ذلك، تلقى المقرر الخاص أكثر من ٤٠ رسالة مكتوبة. وتلقى أثناء الاجتماعات ومن خلال الرسائل، مُدخلات قيّمة من ممثلي الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية.

٨- وبالاستناد إلى جميع هذه المصادر، يُقدّم التقرير الحالي وصفاً للأساليب الممكنة لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة صحية. وعلى الرغم من أن الأساليب المدرجة ليست حصرية، فإنها تقدّم طائفة واسعة للنهج التي من شأنها تعزيز أهداف منها ما يلي: (أ) نشر المعلومات عن معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة؛ (ب) بناء القدرات؛ (ج) حماية حقوق الأشخاص الأضعف حالاً؛ (د) تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

٩- وهذا التقرير موجّه إلى جميع الأشخاص الذين هم في مركز يمكنهم من تنفيذ معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. والمقترحات مدرجة في فئات تقابل الجهات الفاعلة التي تستطيع تنفيذ هذه الالتزامات، بما في ذلك: (أ) مجلس حقوق الإنسان ومنظمات حكومية دولية أخرى؛ (ب) الهيئات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الإقليمية؛ (ج) الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (د) منظمات المجتمع المدني؛ (هـ) المقرر الخاص نفسه.

١٠- ويسلّط المقرر الخاص في البداية الضوء على ثلاث نقاط عامة أكد عليها محاورون عديدون في هذه العملية. أولاً، إن أساليب التنفيذ ليست بدائل من صنف "إما/أو"، وإنما هي أساليب يكمل بعضها بعضاً. ولتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، ينبغي لأصحاب المصلحة أن يُطبقوا أساليب تنفيذ متعددة.

١١- وثانياً، لفت المقرر الخاص الانتباه إلى أهمية أهداف التنمية المستدامة الجديدة، التي تُقدّم إطاراً شاملاً لسياسة التنمية خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. فتقريباً جميع الأساليب المقترحة

لتنفيذ معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة من شأنها أن تدعم أيضاً تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢- وثالثاً، أكد العديد من المحاورين أن منظور حقوق الإنسان بشأن حماية البيئة لا يعزز فحسب كرامة الإنسان والمساواة والحرية - وهي فوائد أعمال جميع حقوق الإنسان - بل يُحسِّن أيضاً فعالية عملية تقرير السياسات عموماً. وضمن حصول الجهات الأكثر تأثراً بالسياسات الإنمائية والبيئية على المعلومات، والإعراب بحرية عن آرائها، والمشاركة في عملية صنع القرار يجعل السياسات أكثر متانةً واستدامة. وتقييم السياسات الإنمائية أو البيئية في ضوء حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والمستوى المعيشي اللائق، يساعد في ضمان أن تحسِّن السياسات مباشرة حياة الناس الذين يعتمدون على بيئة صحية، أي الناس جميعاً.

ثانياً- تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة

١٣- تُقدّم الفروع أدناه وصفاً للمقترحات المقدمة لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، وهي مقترحات يمكن أن تنفذها: (أ) المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان؛ (ب) الهيئات الإقليمية؛ (ج) الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (د) منظمات المجتمع المدني.

ألف- الجهات الفاعلة الدولية

١- مجلس حقوق الإنسان

١٤- ثمة قاسم مشترك بين أساليب التنفيذ هو أهمية بث الوعي بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. واقترح عدد من المشاركين أن أحد السُّبُل لتحقيق هذا الهدف هو من خلال اعتماد صك دولي جديد، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة أو إعلان يعده مجلس حقوق الإنسان. وأعرب معظم المشاركين الذين أثاروا هذه الفكرة عن ميلهم إلى صياغة إعلان؛ وأعرب القليل عن رأيهم بأن الوقت ملائم لصياغة معاهدة مُلزَمة بموجب القانون. أما الذين أيدوا وضع صك جديد فأشاروا إلى أن من شأنه أن يسلِّط الضوء على العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة، ويساعد في صياغة قوانين جديدة ويعزز التنفيذ على مستويات متعددة. وبالاتزان بهذا الاقتراح، رأى البعض أن اعتراف الأمم المتحدة بأن البيئة الصحية هي حق من حقوق الإنسان سيكون سبيلاً هاماً لتعزيز الصلة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. غير أن آخرين أشاروا إلى أن المعايير في هذا المجال لا تزال في طور النمو وذكروا أن محاولة تقنين المعايير في وقت مبكر قد يحول دون زيادة تطويرها.

١٥- ويسلم المقرر الخاص بأن التفاوض بشأن معاهدة أو إعلان ما واعتمادهما هو قرار سياسي يُعهد به إلى السلطة التقديرية للحكومات. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل إن الوقت غير

مناسب للأمم المتحدة كي تضع معاهدة جديدة بهذا الشأن. وعلى الرغم من أن المسألة تتعلق بالأحرى بصياغة إعلان، فإن المقرر الخاص يعتقد بأن هذا الجهد قد يكون سابقاً لأوانه أيضاً في الوقت الراهن. ففي حين أن بعض معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة باتت راسخة جيداً الآن، فإن ثمة معايير أخرى تتطلب المزيد من التوضيح وأخرى لا تزال في مرحلة التطور. ومع أن وضع إعلان بهذا الشأن من شأنه بالتأكيد أن يقدم الفوائد التي يصفها مؤيدوه، فإنه سيتحول أيضاً إلى بؤرة اهتمام طوال فترة التفاوض بشأنه، الأمر الذي قد يصرف الانتباه عن مواصلة صياغة المعايير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويرى المقرر الخاص أنه قد يكون من الأفضل، في هذه المرحلة من تطور المعايير، حسم بعض المسائل بشكل عضوي من خلال مواصلة النظر فيها من جانب طائفة متنوعة من هيئات حقوق الإنسان، لا معالجتها في إطار مفاوضات دولية حكومية. ومن شأن هذا التقييم أن يتغير نظراً إلى التطور السريع الحاصل في هذا المجال.

١٦- وثمة قاسم آخر مشترك في النقاش هو أهمية مواصلة توفير محافل يلتقي فيها مجتمع حقوق الإنسان ومجتمع البيئة معاً لتقاسم الآراء والخبرات. وقد سعى المقرر الخاص إلى توفير مثل هذه المحافل من خلال مشاوراته. وتلقى عدداً من المقترحات بأن يتيح مجلس حقوق الإنسان مثل هذه المحافل بصورة أكثر مباشرة. وبصفة خاصة، اقترح أن ينشئ المجلس محفلاً دولياً مثل المحفل السنوي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان يركز على حقوق الإنسان والبيئة. ومن شأن مثل هذا المحفل كذلك أن يؤكد على الحوار والتعاون بين بلدان الجنوب في هذا المجال. ويمكن إنشاء مثل هذا المحفل إما بصورة منفصلة عن محفل الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أو ربما إلحاقه به.

١٧- وثمة اقتراح آخر هو تنظيم حلقة نقاش أثناء انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان بشأن أساليب تعزيز أعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. ويمكن تنظيمها على غرار حلقات النقاش التي عقدها المجلس بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان. ويمكن إنشاء فريق جديد معني بالتنفيذ يضم طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، ما يمكن أن يساعد في بناء الجسور بين أوساط التنمية والبيئة.

١٨- وتعلق المجموعة الثالثة للمقترحات بزيادة استخدام آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أداة فعالة للنظر في امتثال الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة والعمل على تعزيز السياسات البيئية على المستوى الوطني. وقد استخدمت الدول بالفعل عملية الاستعراض لبحث الوعي بالأخطار البيئية على التمتع بحقوق الإنسان (انظر A/HRC/25/53، الفقرة ١٨)، ولكن يمكن عمل المزيد في هذه العملية للنظر في تطبيق حقوق الإنسان على القضايا البيئية.

١٩- وأخيراً، فإن الموضوع الذي تتكرر الإشارة إليه في جميع مشاورات المقرر الخاص تقريباً منذ عام ٢٠١٢ هو التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية. فالأشخاص الذين يعملون في الخطوط الأمامية لحماية البيئة هم الأكثر عرضة للتهديدات والعنف والقتل. وقد

قال المقرر الخاص مراراً وتكراراً إنه يتعين على الدول أن تفعل المزيد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وثمة خطوة هامة في هذا الصدد هي أن يعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً يعترف فيه بأهمية مساهمات المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية والتصدي لما يتعرضون إليه من تجريم ومضايقات بل وحتى الموت في كثير من الأحيان. ومن شأن هذا القرار أن يستند إلى قرار الجمعية العامة ١٦١/٧٠ الذي اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢- منظمات حكومية دولية أخرى

٢٠- على الرغم من الدور الهام الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال، لا يمكن تنفيذ منظور حقوق الإنسان بشأن القضايا البيئية بفعالية إلاّ بإدماجه في عمل الوكالات الإنمائية والمالية والبيئية. وبصفة خاصة، فإن إدماج منظور حقوق الإنسان في أعمال مختلف وكالات الأمم المتحدة والحد من تجزئة أنشطة حقوق الإنسان في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة هو شرط أساسي لتحقيق التنفيذ الفعال^(١).

٢١- وكما يتضح من المثال المذكور أدناه، أُتخذت خطوات إيجابية عديدة بالفعل في هذا المجال. ومع ذلك، يمكن لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والاتفاقات الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات التنمية الإقليمية، القيام بالمزيد. والمناقشة أدناه غير حصرية مطلقاً وإنما تقدم وصفاً لبعض الأنشطة الجارية الهامة والمقترحات الإضافية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٢- خلال العقد الماضي، اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدداً من المبادرات الهامة نحو تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وساعد جزء من العمل الذي قام به ذلك البرنامج في توضيح العلاقة بين المجالين. فمثلاً، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ تقريراً مشتركاً عن حقوق الإنسان والبيئة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٢). وفي عام ٢٠١٤، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة من المصادر عن حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك قرارات عن محاكم إقليمية لحقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان^(٣). وفي الآونة الأخيرة، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة

(١) انظر Universal Rights Group, "The Human Rights Council at 10: improving relevance, strengthening impact", available from www.universal-rights.org/urg-policy-reports/glion-human-rights-dialogue-human-rights-council-10-improving-relevance-strengthening-impact/

(٢) حقوق الإنسان والبيئة، ريو+٢٠: تقرير مشترك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على الموقع www.unep.org/environmentalgovernance/Portals/8/publications/JointReport_OHCHR_HRE.pdf

(٣) UNEP Compendium on Human Rights and the Environment: Selected International Legal Materials and Cases متاح على الموقع www.unep.org/environmentalgovernance/Portals/8/publications/UNEP_Compndium_HRE.pdf

عن تغيير المناخ وحقوق الإنسان قُدمت إلى مفاوضات المناخ التي أُجريت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(٤).

٢٣- وتقاسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً المعلومات والخبرات مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة. فمثلاً، شارك في مناسبات جانبية لمجلس حقوق الإنسان وتحدث عن شواغل حقوق الإنسان في مناسبات جانبية لاجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيتيح الاجتماع الثاني لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، في أيار/مايو ٢٠١٦، فرصة أخرى لزيادة الوعي لدى الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة وتعزيز تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

٢٤- وطوال مدة ولاية المقرر الخاص، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكاً رئيسياً في عمله لتحديث ونشر المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في استخدام التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية البيئة. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاورات الإقليمية واجتماعات الخبراء التي قدمت الكثير من المعلومات الأساسية للتقرير عن الممارسات الجيدة الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٥. وشجع المشاركون في اجتماع الخبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة تحديد ونشر مثل هذه الممارسات الجيدة، بما في ذلك الممارسات الجيدة للشركات بصفة خاصة.

٢٥- وقد شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بطرق عديدة في إدماج منظور حقوق الإنسان في الحوكمة في مجال البيئة. فمثلاً، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٠ مبادئ بالي التوجيهية لوضع التشريعات الوطنية بشأن الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة والوصول إلى القضاء فيما يتعلق بالمسائل البيئية، تضمن ٢٦ مبدأً توجيهياً طوعياً للدول بشأن تعزيز التنفيذ الفعال للمبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية، ضمن أطرها التشريعية الوطنية. وعلى الرغم من أن المبدأ ١٠ لا يشير صراحة إلى حقوق الإنسان، فإن تنفيذه يعزز أعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالمعلومات والمشاركة والخبر الفعال. وفي عام ٢٠١٥، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة دليلاً لمبادئ بالي التوجيهية يتضمن أمثلة لقضايا وآراء قانونية مستمدة من طائفة واسعة من الممارسات الوطنية والدولية^(٥).

٢٦- وللمضي قدماً، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجالات عديدة يمكن له من خلالها الاستمرار في المشاركة في إدماج منظور حقوق الإنسان في عمليات رسم السياسات البيئية. فمثلاً، ينوي البرنامج العمل مع المقرر الخاص ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

(٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تغيير المناخ وحقوق الإنسان، ٢٠١٥، متاح على الموقع

.www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=26856&ArticleID=35630

(٥) تطبيق المبدأ ١٠ من مبادئ ريو: دليل لتنفيذ مبادئ بالي التوجيهية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). متاح على الموقع www.unep.org/civil-society/Implementation/Principle10/

.tabid/105013/Default.aspx

وكذلك مع شركاء آخرين، من أجل إدماج المعايير البيئية ومعايير حقوق الإنسان في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، اقترح المشاركون في اجتماع الخبراء أن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كيفية إدماج حقوق الإنسان في عمليات تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويرد أدناه وصف لمجالات أخرى يمكن في إطارها التعاون مع شركاء آخرين.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧- إن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيق الصلة بتنفيذ الحقوق المتعلقة بالبيئة. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة واسعة في مجال بناء القدرات لتنفيذ المعايير والأطر العالمية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وفضلاً عن ذلك، فإن خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الموجهة نحو جدول التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تشمل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المهمشين والمجتمعات التي تعيش أوضاعاً هشة^(٦).

٢٨- ويدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظور حقوق الإنسان في بناء القدرات البيئية في جوانب عديدة. فمثلاً، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنمية القدرات بشأن دور البرلمانين في زيادة التمويل لجدول الأعمال البيئي والإشراف على الأهداف واللوائح الوطنية وتنفيذها من جانب وكالات التنمية الوطنية. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً برنامج هام لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الحوكمة البيئية بما يدعم الوصول إلى المعلومات والمشاركة وجبر الضرر. ومن الأمثلة الأخرى للمشاريع الوطنية التي تدمج النهج القائم على الحقوق الدعم المقدم من البرنامج للجنة الدستورية لحقوق الأجيال القادمة في تونس، وربما تكون هذه اللجنة أول لجنة من نوعها في أي بلد، ووضع برنامج للعدالة البيئية في الصين مع مركز المساعدة القانونية لضحايا التلوث.

٢٩- ويتيح عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحوكمة محفلاً مفيداً جداً للتعاون مع الشركاء على المستويين المحلي والوطني بشأن قضايا حقوق الإنسان والبيئة. وقد أطلق مؤخراً برنامجاً لتعزيز الحوكمة البيئية في قطاع الصناعات الاستخراجية يشمل برامج على الصعيد القطري في تونس وكولومبيا وكينيا ومنغوليا.

٣٠- وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداء دور رئيسي في دعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على حماية البيئة، بما في ذلك قدرات الجهاز القضائي، والعمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية لوضع عمليات للتقييم الوطني لتنفيذ الحوكمة، وتنظيم مناقشات

(٦) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Environmental Justice: Comparative Experiences in Legal Empowerment*، متاح على الموقع www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/access_to_justiceandruleoflaw/environmental-justice---comparative-experiences/

مائدة مستديرة لاستطلاع العلاقات بين المشاريع المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وحماية البيئة. وتتضمن الاقتراحات التي قدمها المحاورون إجراء دراسة "للدروس المستفادة" من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات ذات الصلة، لكي تُنشر تجاربه على نطاق واسع.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة

٣١- يركز النهج الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إزاء موضوع الاستدامة البيئية على الاعتراف الصريح بحقوق الطفل في سياق البيئة، بالنظر إلى شدة تأثير الأطفال بالتغيرات المناخية والبيئية واحتياجاتهم الخاصة. وقد أعدت اليونيسيف أدوات عديدة ذات صلة بتنفيذ حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة، بما فيها تقارير وجلسات إحاطة تقنية، وكتيبات لتقديم المساعدة التقنية إلى الشركاء، وهي تغطي طائفة واسعة من المسائل تمتد من الماء والصرف الصحي إلى التثقيف في مجال تغير المناخ والطاقة المستدامة والحد من أخطار الكوارث.

٣٢- وعلى الصعيد القطري، عملت اليونيسيف مع الحكومات من أجل إدراج نهج حقوق الطفل ضمن التشريعات الوطنية. فمثلاً، عمل مكتب اليونيسيف في فييت نام بشكل وثيق مع الحكومة بشأن قانون البيئة لعام ٢٠١٤، الذي تضمن فصلاً عن النمو المراعي للبيئة وتغير المناخ، وكذلك مبادئ تتعلق بدور المجتمع المدني، والمساواة بين الجنسين واحترام المصالح الفضلى للطفل. واعتمدت وزارة التعليم بدعم من اليونيسيف منهجاً دراسياً للتعليم الرسمي يشمل مواد تتعلق بالثقافة البيئية وتغير المناخ، وتشدد على اعتبار الأطفال عنصراً حيوياً في التغيير. وفي زيمبابوي، قدم اليونيسيف الدعم لوضع استراتيجية حكومية وطنية للاستجابة لتغير المناخ، تقدم إطاراً للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣٣- وفقاً للطلبات المقدمة من مجلس حقوق الإنسان (قرارات المجلس ٢٠/٦ و ١٥/١٢ و ١٤/١٨ و ١٩/٢٤)، دأبت المفوضية على عقد خمسة اجتماعات كل سنتين لآليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان لتقاسم المعلومات وتعزيز التعاون. وبإمكان الاجتماعات التركيز على مواضيع محددة. فمثلاً، سيكون موضوع عام ٢٠١٦ هو منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويمكن للمفوضية أن تقترح فيما يتعلق باجتماع عام ٢٠١٨ أن تنظر الآليات في دراسة العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. ويمكن إتاحة فرصة مماثلة من خلال عقد اجتماع سنوي للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو اجتماع يُعقد عادةً بدعم من المفوضية بالتزامن مع دورة مجلس حقوق الإنسان المعقودة في آذار/مارس. ويتيح كل اجتماع سنوي فرصة لتقاسم المعلومات بشأن المسائل المواضيعية، وقد يُعقد اجتماع في المستقبل يتيح الفرصة لمناقشة السبل التي يمكن بواسطتها أن تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٣٤- ساهمت هيئات رصد حقوق الإنسان مساهمة كبيرة في توضيح التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وقد أعدّ المقرر الخاص خمسة تقارير عن عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل. وينظر كل تقرير من هذه التقارير في التفسيرات ذات الصلة التي تقدمها اللجان في تقاريرها القطرية للمعاهدات التي ينظر فيها التقرير وفي الآراء عن البلاغات وفي التعليقات العامة^(٧).

٣٥- وإلى جانب مواصلة تلقي البلاغات عن القضايا البيئية، يمكن للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات أن تعزز تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة من خلال تنظيم أيام للمناقشة العامة وإصدار تعليقات عامة عن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. وتتيح أيام المناقشة العامة الفرصة لتعزيز فهم أعمق لتطبيق اتفاقية ما على مسائل محددة. وهذه الاجتماعات مفتوحة أمام الجمهور للمشاركة فيها، بما في ذلك أمام ممثلي الحكومات وآليات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبإمكان المهتمين بالموضوع، من أشخاص ومنظمات، تقديم مساهمات مكتوبة والمشاركة في المناقشات. وتتضمن النتائج المحتملة تقديم توصيات وتوجيه نداءات لإجراء مزيد من الدراسات وصياغة تعليقات عامة.

٣٦- وسيشارك المقرر الخاص في يوم المناقشة العامة التي تعتمده لجنة حقوق الطفل عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وسيركز بشكل خاص على حق الطفل في التمتع ببيئة صحية. وتنظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً في المشاركة في إعداد تعليق عام يتناول قضايا البيئة.

المنظمة الدولية للهجرة

٣٧- منذ أوائل التسعينات والمنظمة الدولية للهجرة تتبع سياسة واسعة النطاق، وتجري بحثاً وتضع برامج تنفيذية بشأن الهجرة والبيئة والمناخ. وقد أعدت المنظمة الدولية للهجرة مشاريع لأكثر من ٤٠ بلداً، بما فيها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ^(٨).

٣٨- وتقوم المنظمة الدولية للهجرة حالياً مع مجموعة من ستة شركاء بتنفيذ مشروع للبحوث لمدة ثلاث سنوات بتمويل من الاتحاد الأوروبي يرمي إلى بناء المعارف بشأن العلاقة بين الهجرة

(٧) التقارير متاحة على <http://srenvironment.org/mapping-report-2014-2/> and

www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/MappingReport.aspx

(٨) انظر *Migration, Environment and Climate Change: Assessing the Evidence*, p. 5. Available from

http://publications.iom.int/system/files/pdf/migration_and_environment.pdf

وتغير البيئة، بما في ذلك تغير المناخ. ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: (أ) تعزيز المعارف وتقاسم المعلومات؛ (ب) توفير بناء قدرات للحكومات؛ (ج) تيسير اتساق السياسات والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي. ويشمل البرنامج ستة بلدان هي: بابوا غينيا الجديدة والجمهورية الدومينيكية وفيت نام وكينيا وموريشيوس وهايتي^(٩).

الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٣٩- أكد عدد من المشاركين أهمية إدماج منظور حقوق الإنسان في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن بين الطرق المتبعة للقيام بذلك إدراج إشارة إلى حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، في نص الاتفاق نفسه. ومع ذلك، حتى في حال عدم إدراج مثل هذه الإشارة، فإن تنفيذ الاتفاقات البيئية يمكن أن يكون له أثر كبير في حماية حقوق الإنسان من خلال تحسين البيئة التي تعتمد عليها هذه الحقوق. ولهذا الغرض، فإن ثمة خطوة مفيدة (يمكن أن تقوم بها أيضاً الحكومات وغيرها من الهيئات الدولية) هي جمع بيانات مصنفة عن آثار الأضرار البيئية التي تتناولها الاتفاقات على الفئات الضعيفة. ويشير اقتراح آخر بصفة خاصة إلى إدراج شروط في معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بأن تبلغ الأطراف عن أداؤها. واقترح أن تضع أمانات هذه الاتفاقات منهجية متسقة لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ، الأمر الذي يكفل الإبلاغ على نحو قائم على المشاركة.

التعاون بين الوكالات الحكومية الدولية

٤٠- يلفت المقرر الخاص الانتباه إلى مزايا تعزيز التعاون في ما بين مختلف الوكالات العاملة في هذا المجال. وقد أثبت التعاون في ما بين الوكالات بأنه سبيل فعال لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

٤١- فمثلاً، قدمت المبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الفقر - البيئة، الدعم المالي والتقني لمساعدة صناع القرار في الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة على إدارة البيئة بشكل يحسّن من سبل المعيشة ويؤدي إلى التنمية المستدامة. وقد وضعت هذه المبادرة نموذجاً لبرامج مرنة لتعميم مراعاة الفقر والبيئة يتضمن المنظور الجنساني والنهج القائم على الحقوق. ففي الفلبين، قدمت المبادرة المساعدة التقنية لتعزيز ممارسات التعدين المسؤولة والمساعدة في وقف وعكس اتجاه تدمير التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، عملت المبادرة مع وزارة الموارد الطبيعية والبيئة لوضع إجراءات لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ورصد عمليات استثمار المشاريع وزيادة مشاركة المجتمع في التنمية الاقتصادية^(١٠).

(٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى: www.iom.int/meclep.

(١٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى: www.unpei.org.

٤٢- وثمة مثال آخر على التعاون في هذا المجال هو المبادرة الأخيرة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك مع المقرر الخاص لإعداد مواد تدريبية وبرامج عن حقوق الإنسان والبيئة، وإحاطة مختلف الجهات الفاعلة، بمن فيها وكالات الدول، والهيئات القضائية، ومنظمات المجتمع المدني.

٤٣- ويمكن تنفيذ عدد من الاقتراحات الإضافية من جانب وكالات تعمل معاً. وتعلقت معظم الاقتراحات التي تلقاها المقرر الخاص بالتعاون في تقديم المساعدة التقنية. فمثلاً، اقترح أن يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استخدام مكاتب الأمم المتحدة القطرية لتعزيز أعمال الحقوق المتعلقة بالبيئة. وبصفة عامة، تتضمن سبل أعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة التي يمكن أن تستفيد من التعاون بين الوكالات، ما يلي:

- وضع نموذج لأحكام دستورية، بما في ذلك في ما يتعلق بالحق في بيئة صحية؛
 - وضع نموذج تشريعي، بما في ذلك في مجالات مثل تغير المناخ والمحرة والمدافعين عن حقوق الإنسان؛
 - إعداد كتيبات توضح تطبيق معايير حقوق الإنسان على قضايا بيئية محددة، مثل تنظيم المواد السمية؛
 - تنظيم دورات تدريبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهاز القضائي بشأن تطبيق حقوق الإنسان على البيئة؛
 - وضع قاعدة بيانات للسوابق القضائية ذات الصلة بحقوق الإنسان والبيئة؛
 - نشر معلومات عن الطريقة التي تتبعها مختلف البلدان في أعمال حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة.
- ٤٤- وبالإضافة إلى التعاون بين الوكالات، اقترح بعض المحاورين إنشاء آليات دولية جديدة، منها الأمثلة الثلاثة التالية:
- إنشاء صندوق خاص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية المعرضين للخطر، الأمر الذي سيمكن المنظمات من دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للضغوط أو التهديدات، من خلال توفير المساعدة في حالات الطوارئ لدفع رسوم النقل المؤقت والرسوم القانونية؛
 - آلية لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول بشأن تنفيذ الالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة، بحيث تعزز الحوار والتعاون في ما بين بلدان الجنوب؛

- هيئة قضائية جديدة للاستماع إلى الشكاوى الدولية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة تستكمل عمل المحاكم الوطنية والإقليمية القائمة.

باء- الهيئات الإقليمية

١- الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان

٤٥- تواصل الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان توفير وسائل هامة للغاية لإعمال حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة. وقد قامت الهيئات الإقليمية في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا بالكثير من أجل توضيح انطباق معايير حقوق الإنسان على المسائل البيئية، بما في ذلك من خلال قراراتها بشأن الشكاوى ونشرها قرارات وتقرير في هذا الصدد. وقد وُصفت هذه المساهمات في تقارير المقرر الخاص السابقة، وأوجزت في التقرير الاقتراني (A/HRC/25/53)^(١١).

٤٦- وأنشأت اللجان الإقليمية أيضاً آليات خاصة، يستطيع بعضها معالجة المسائل البيئية. فمثلاً، أنشأت اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب الفريق العامل المعني بالصناعات الاستخراجية والبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان، تشمل ولايته النظر في أثر الصناعات الاستخراجية في أفريقيا وبمحاثة انتهاكات المادة ٢٤ من الميثاق الأفريقي، التي تعترف بحق الشعوب في بيئة مربية. وأجرى الفريق العامل عدداً من مشاريع البحوث، بما في ذلك من خلال بعثته إلى زامبيا في عام ٢٠١٤. واقترح أن تنظر اللجنة في إنشاء ولاية أخرى تركز على مواضيع البيئة بشكل عام، أو تطلب من الفريق العامل توسيع نطاق التركيز خارج نطاق الصناعات الاستخراجية للتصدي لطائفة واسعة من القضايا البيئية.

٤٧- وقد أنشأت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مكتباً للمقرر الخاص المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأعرب المقرر الخاص، عملاً بولايته، عن اهتمامه بالنظر في تنفيذ الحق في بيئة صحية، وفقاً لأحكام بروتوكول سان سلفادور الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٨- وعقدت لجنة البلدان الأمريكية عدداً من جلسات الاستماع المواضيعية المتعلقة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مجال القضايا المتصلة بالبيئة. فمثلاً، عُقدت حلقة استماع في عام ٢٠١٥ بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في ما يتصل بالصناعات الاستخراجية وحلقة استماع أخرى بشأن حالة المدافعين عن حقوق المرأة والبيئة. وفي السنوات القليلة الماضية، عقدت اللجنة أيضاً جلسات استماع عديدة تتعلق بالمدافعين عن المسائل البيئية

(١١) التقارير متاحة على <http://srenvironment.org/mapping-report-2014-2/> and

www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/MappingReport.aspx

في بلدان محددة. وعقدت اللجنة جلسات استماع أخرى عن آثار الصناعات الاستخراجية على التمتع بحقوق الإنسان، مثل الوصول إلى الماء.

٤٩- وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما تصدر لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تدابير تحوطية لحماية حياة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك حالة كيفن دونالدو راميريز وأسرته ضد هندوراس، حيث طلبت اللجنة من الدولة المعنية اعتماد تدابير لحماية المدافع عن حقوق الإنسان البيئية وأسرته، بعد تعرضه لمضايقات وأعمال عنف بسبب أنشطته (٢٠١٥).

٢- هيئات إقليمية أخرى

٥٠- نُفذت التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة أيضاً من خلال اتفاقات إقليمية بشأن الحق في الحصول على معلومات والمشاركة وجبر الضرر. والمثال الرائد على ذلك هو اتفاقية آرهُوس بشأن الوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في صنع القرار والاحتكام إلى القضاء في ما يتعلق بمسائل البيئة، التي اعتمدها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبالإضافة إلى وضع معايير واضحة في هذا المجال، أنشأت الاتفاقية لجنة للامتنال قادرة على تلقي بلاغات من الجمهور وتقديم توصيات غير ملزمة. وقد كان للمصادقية التي تتمتع بها اللجنة لدى الأطراف المتعاقدة والمحاكم الدولية الأخرى والمجتمع المدني، دور هام في تعزيز تنفيذ النتائج التي توصلت إليها. وأنشأت أطراف اتفاقية آرهُوس أيضاً فرقة عمل معنية بالوصول إلى القضاء فيما يتعلق بالمسائل البيئية، وهي هيئة تتيح محفلاً لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الحميدة فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة في المسائل المتعلقة بالبيئة.

٥١- وثمة مبادرة أحدث عهداً هي المفاوضات التي أجرتها ٢٠ دولة عضواً في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لوضع اتفاق إقليمي بشأن الحق في الحصول على معلومات والمشاركة وجبر الضرر. ويتأمل المفاوضون في الانتهاء من وضع الاتفاق بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن شأن هذا الاتفاق أن يقدم، بعد اعتماده، دعماً قيماً للغاية لضمان التمتع الفعال بهذه الحقوق. ومن شأنه أيضاً أن يساعد في تعزيز القوانين المحلية التي تنفذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسياسات المحلية في مجالات أخرى، بما في ذلك تغير المناخ، وإدارة الموارد الكيميائية والنفايات، والتنوع البيولوجي.

٥٢- وبإمكان هيئات إقليمية أخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تنظر في اعتماد اتفاقيات واتفاقات إقليمية ماثلة. فمثلاً وضع اتفاق لرابطة جنوب شرق آسيا في هذا المجال من شأنه أن يعزز ليس تنفيذ الحقوق الإجرائية فحسب، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالمشاركة والوصول إلى المعلومات، بل أيضاً إعلان الرابطة لعام ٢٠٠٧ بشأن البيئة المستدامة. وبالمثل، يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تنظر في وضع اتفاق إطاري عن مبادئ وإجراءات عمليات تقييم الأثر البيئي. ويمكن أن يضع هذا الإطار المبادئ التوجيهية لتحديد المشاريع التي

تتطلب مثل هذا التقييم وأن يحدد معايير دنيا لمشاركة الجمهور. ومن شأن مثل هذا الاتفاق أن يعزز ويوضح المعايير والمبادئ التوجيهية للرابطة بشأن نوعية البيئة لمساعدة أصحاب المشاريع، وأن يضع أيضاً إجراءات محددة لعمليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي لها آثار مباشرة عابرة للحدود. وبوسع هذا الاتفاق الإقليمي أن يستكمل الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للرابطة من أجل إدماج منظور حقوق الإنسان في صنع سياسات البيئة وتغير المناخ.

٥٣ - إضافة إلى ذلك، بإمكان الهيئات الإقليمية مواصلة تنفيذ معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة بوسائل منها ما يلي: (أ) بناء قدرات قطاع القضاء لفهم العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة؛ و(ب) دعم الجهود الوطنية لإعمال حقوق الإنسان وتطبيق المبادئ البيئية في القوانين الوطنية، بما في ذلك من خلال زيادة الحوار والتعاون بين مختلف الوزارات.

جيم - الجهات الفاعلة الوطنية

٥٤ - تضطلع الدول بالفعل بطائفة واسعة من التدابير لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، كما يتضح من تقرير المقرر الخاص المعني بالممارسات الجيدة (A/HRC/28/61). بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لاعتماد هذه الممارسات الجيدة على نطاق واسع وضمن تنفيذها على نحو فعال.

١ - المؤسسات الحكومية

٥٥ - حث عدد من المحاورين الدول التي لم تفعل بعد ذلك أن تنظر في اعتماد الحق في بيئة صحية في دساتيرها الوطنية. وقد حدد الخبراء العديد من الفوائد المحتملة لاعتماد حق دستوري في المجال البيئي، ومن تلك الفوائد أن الاعتراف بهذه الحقوق يمكن أن يؤدي إلى سن قوانين بيئية أكثر صرامة، وتوفير شبكة أمان للحماية من الثغرات في القوانين البيئية وإبراز أهمية حماية البيئة مقارنة بالاهتمامات الأخرى من قبيل التنمية الاقتصادية، وتحسين فرص الوصول إلى العدالة والمساءلة. وسواء اعتمدت الدول أم لم تعتمد الحق في بيئة صحية في دساتيرها، فإنه يتعين عليها أن تعتمد قوانين بيئية قوية تكفل، في جملة أمور، الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة وجبر الضرر. ويقدم المقرر الخاص في تقريره عن الممارسات الجيدة، أمثلة عديدة عن مثل هذه القوانين.

٥٦ - وينبغي للدول أن تنظر أيضاً في إنشاء محاكم مخصصة للبيئة و/أو تعديل الشروط القائمة لتيسير حسم القضايا المتعلقة بالبيئة. وتشمل الأمثلة على مثل هذه المحاكم محكمة الأرض والبيئة في نيو ساوث ويلز في أستراليا التي أنشئت في عام ١٩٨٠؛ والمحكمة الإدارية البيئية لكوستاريكا التي أنشئت في عام ١٩٩٥ والمحكمة الوطنية الخضراء في الهند، التي أنشئت في عام ٢٠١١. وعلى

الصعيد الإداري، ينبغي إدماج منظور حقوق الإنسان لا في الوكالات المعنية بالبيئة فحسب بل في الوكالات المعنية بالتنمية بجميع أنواعها أيضاً.

٥٧- ولتعزيز التنفيذ، ينبغي للدول أن تهيئ بيئة تمكينية مزودة بضمانات مناسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ومن الخطوات الهامة في هذا المجال ضمان تكريس مبادئ الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، في القوانين الوطنية، ووضع وتعزيز برامج وآليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.

٥٨- وفضلاً عن ذلك، ينبغي للدول أن تواصل التعاون مع المكاتب الوطنية والإقليمية والقطرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل إدماج منظور حقوق الإنسان في برامجها وأنشطتها المتعلقة بالبيئة. وثمة مجال محتمل للتعاون هو بناء قدرات الطلاب المتحقيين بكليات القانون والحماية والقضاة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وصانعي السياسات والجهات الفاعلة المعنية الأخرى لتنفيذ معايير حقوق الإنسان في عمليات صنع القرار.

٥٩- وأخيراً، يكتسي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أهمية كبيرة في تعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة. وبالتالي، فإن إدماج الأهداف في الأولويات الوطنية يتيح فرصة أمام الدول للنهوض بحقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

٢- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم

٦٠- أكد المقرر الخاص في تقريره عن الممارسات الجيدة، أهمية استخدام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتصدي لقضايا البيئة. ولمعظم هذه الهيئات ولاية قضائية للنظر في الانتهاكات المزعومة للحقوق المتعلقة بالبيئة وهي تركز بصورة متزايدة على الشواغل المتعلقة بالبيئة. ولتسليط الضوء على أحد الأمثلة العديدة الممكنة في هذا المجال، أنشأت هنغاريا في عام ٢٠٠٧ وظيفة أمين مظالم للأجيال المقبلة، يتمتع بسلطة فتح التحقيقات أو المشاركة فيها عند تلقي الشكاوى، وتقديم التماسات إلى المحكمة الدستورية، والمبادرة بالتدخل في القضايا العامة المتعلقة بحماية البيئة التي تُحال إلى المحكمة الإدارية. وينبغي للجان الوطنية لحقوق الإنسان التي لم تفعل بعد ذلك أن تنظر عن كثب في التصدي للشواغل البيئية ضمن ولاياتها، وينبغي للحكومات الوطنية أن تدعم جهود هذه اللجان في هذا الصدد.

دال - منظمات المجتمع المدني

٦١- شاركت منظمات المجتمع المدني في العديد من الممارسات النموذجية لتيسير أعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك تيسير مشاركة الجمهور، وتقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الحكومية وتدريب الجهات الفاعلة المعنية واعتماد تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، ساهمت منظمات المجتمع المدني مساهمة نشطة للغاية في الاجتماعات الدولية وفي وضع صكوك مثل المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وترد أمثلة عن الممارسات الجيدة لهذه المنظمات في تقرير المقرر الخاص عن الممارسات الجيدة وعلى الرابط: www.environmentalrightsdatabase.org. ويتضمن التقرير وقاعدة البيانات أيضاً أمثلة عن الممارسات الجيدة لجهات فاعلة أخرى من غير الدول، بما في ذلك الشركات، وهي مسؤولة، بموجب المبادئ التوجيهية، عن حماية حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المتعلقة بحماية البيئة.

٦٢- وعلى الرغم من وجود أمثلة عديدة للغاية يتعذر إدراجها جميعاً في هذا السياق، فإن هذا الفرع يسلط الضوء على ثلاثة أساليب للتنفيذ تعدّ نماذج مفيدة بصفة خاصة.

٦٣- أولاً، أدت منظمات المجتمع المدني دوراً سباقاً في الجهود الرائدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من المضايقة والعنف. وتقدم مجموعات تمثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ومخفل البلدان الآسيوية، ومنظمة الحماية الدولية، وائتلاف القانون البيئي العالمي، ومنظمة الخط الأمامي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والائتلاف الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة، طائفة واسعة من الخدمات إلى المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بما في ذلك الدعم في مجالات إعادة التوطين، والمساعدة القانونية والتدريب والدعوة (انظر الفقرة ٥٤ من A/HRC/28/61)، وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الجهود التي بذلتها منظمة الشاهد العالمي، حيث لفتت الانتباه إلى حالة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في سلسلة حملات وتقارير تستند إلى بحوث جيدة^(١٢).

٦٤- وثانياً، أصدر معهد الموارد العالمية ومبادرة الوصول، في عام ٢٠١٥، مؤشر الديمقراطية البيئية^(١٣)، الذي يقيس أعمال الحقوق الإجرائية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والاحتكام إلى

(١٢) انظر - Deadly Environment: The Dramatic Rise in Killings of Environmental and Land Defenders 1.1.2002-31.12.2013 (April 2014)، متاح على الرابط: www.globalwitness.org/en-gb/campaigns/environmental-and-how-many-more?ref=environmental-activists and How Many More? 2014's Deadly Environment: the Killing and Intimidation of activists/deadly-environment/Environmental and Land Activists, with a Spotlight on Honduras (April 2015)، متاح على الرابط: www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/how-many-more/

(١٣) متاح على الرابط: www.environmentaldemocracyindex.org

القضاء ومشاركة الجمهور فيما يتعلق بحماية البيئة، في كل بلد بعينه، وفقاً لتحليل القوانين واللوائح الوطنية. ويقدم المؤشر أداة مفيدة لتحديد الثغرات ومتابعة التقدم المحرز.

٦٥- ثالثاً، تعتمد منظمات الحفاظ على البيئة بصورة متزايدة على منظور حقوق الإنسان في عملها. فمثلاً، تضم مبادرة الحفاظ على البيئة المعنية بحقوق الإنسان ثماني منظمات تعمل في هذا المجال^(١٤) وافقت على التمسك بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً لتوجيه سياساتها والنهوض بفكرة أن حقوق الإنسان عنصر أساسي في أعمال الحفاظ على البيئة. وتقدم الشراكات المتنوعة للمبادرة عبر مناطق وقطاعات مختلفة نموذجاً فعالاً لتقاسم المعلومات والخبرات فيما بين مختلف الجهات الفاعلة وممارسة النفوذ على مستويات مختلفة عديدة. ومنذ وضع هذه المبادرة، تمكنت جميع المنظمات المعنية من تعزيز إدماج حقوق الإنسان في سياساتها وأطر عملها.

٦٦- وعلى سبيل المثال، توفر المنظمة الدولية للحفاظ على البيئة التدريب إلى موظفيها في المقر وفي المكاتب الميدانية على كيفية إدماج النهج القائم على الحقوق في جميع جوانب عملهم. وتعترف بعثات وسياسات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، بصفة خاصة، بأهمية احترام الحقوق في ممارسات الحفاظ على البيئة وتدعو إلى تنظيم العمل في مجال البيئة لضمان احترام الحقوق المتعلقة بالاستخدام المستدام والعدل، والإدارة، والحوكمة، وحفظ الموارد الطبيعية. وقد اعتمد الاتحاد نظاماً للمعايير البيئية والاجتماعية يستخدم ضمانات قائمة على الحقوق كي تضمن أن جميع مشاريعها تحترم بالكامل حقوق الإنسان لجميع المجتمعات والأفراد المعنيين في سياق تدخلاتها الرامية إلى الحفاظ على البيئة، بما يسهم إلى أقصى حد ممكن في أعمال حقوقهم. وبالمثل، اتخذ الصندوق العالمي لحماية الطبيعة عدداً من الخطوات لبناء المعارف المؤسسية، ووضع سياسة داخلية، والمشاركة الخارجية لإدماج حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بشكل استباقي في عمله من أجل الحفاظ على البيئة. وينوي المقرر الخاص العمل مع هذه المنظمات وغيرها من منظمات الحفاظ على البيئة لدعم وتعزيز جهودها الرامية إلى إدماج المنظور القائم على الحقوق.

ثالثاً- المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

٦٧- أعرب المقرر الخاص منذ بداية ولايته عن اعتقاده بأن توضيح التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، وكذلك تحديد الممارسات الجيدة في استخدام هذه الالتزامات، هي عوامل ضرورية (وإن لم تكن كافية) في تعزيز تنفيذ هذه المعايير. وينوي المقرر الخاص، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٢٨، مواصلة توضيح معايير حقوق الإنسان وتحديد الممارسات الجيدة. ويتناول

(١٤) Birdlife International, Conservation International, Fauna & Flora International, International Union for Conservation of Nature, The Nature Conservancy, Wetlands International, Wildlife Conservation Society and World Wide Fund for Nature

المقرر الخاص، في تقرير آخر يعتزم تقديمه إلى المجلس في دورته الحادية والثلاثين، تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على تغيّر المناخ، وبنوي في عام ٢٠١٦ النظر في العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ويشجع المقرر الخاص بشدة التنفيذ الكامل للمعايير التي تبدو واضحة ومفهومة جيداً. فمثلاً، أعرب مراراً وتكراراً عن قلقه إزاء تقاعس الدول عن الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وحدد الممارسات الجيدة لتحسين حمايتهم.

٦٨- ورداً على طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١١/٢٨ بزيادة التركيز على التنفيذ، اضطلع المقرر الخاص بدور أكثر نشاطاً في البدء بإرسال رسائل إلى الحكومات تتعلق بشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان في مجال البيئة. وطلب إلى البلدان توجيه دعوات لإجراء بعثات قطرية، وبنوي أيضاً زيارة المؤسسات الدولية عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، أجرى المقرر الخاص مناقشات مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وهو يأمل زيارتها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

٦٩- وقد تمخض عن اجتماع الخبراء والمشاورة العامة والرسائل المكتوبة عدد من الاقتراحات المفيدة الأخرى المقدمة إلى المقرر الخاص. فمثلاً، حث مشاركون عديدون المقرر الخاص على وضع ونشر مبادئ توجيهية لتيسير تحسين فهم التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وكان هناك توافق في الآراء على أن مثل هذه المبادئ التوجيهية يجب أن تُوجز المعايير ذات الصلة، وأن تكون واضحة وسهلة الفهم، وأن توضح فوائد منظور حقوق الإنسان في قضايا البيئة وتشمل فرعاً خاصاً بالمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بصفة خاصة.

٧٠- وثمة اقتراح آخر هو وضع كتيبات أو أدوات أخرى ميسّرة، من قبيل ورقات إعلامية قصيرة ودراسات حالات فردية. ويتمثل الهدف في تبسيط مبادئ حقوق الإنسان المتصلة بقضايا البيئة، التي ربما كانت موجهة لجمهور معين، وشرحها بعبارات واضحة. ويمكن استكمال هذه المنشورات بسلسلة من أشرطة الفيديو القصيرة للمساعدة على تعزيز المعارف بشأن قضايا محددة ذات صلة بالبيئة.

٧١- وأشار المشاركون أيضاً إلى الحاجة إلى تقاسم المعارف المتعلقة بالفقه القانوني الوطني والدولي المتصل بمسائل البيئة. واقترح أن أحد المصادر المفيدة قد تتمثل في وضع قاعدة بيانات للأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية الوطنية أو المحاكم الإقليمية والدولية، وغيرها من هيئات حقوق الإنسان، ماثلة لتلك التي وضعها المقرر الخاص فيما يتعلق بالممارسات الجيدة. وستكون قاعدة البيانات هذه، التي يمكن وضعها بالتعاون مع شركاء آخرين، مفيدة ليس للقضاة والمحامين فحسب، بل أيضاً للبرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الداعية العاملة في هذا المجال. ويتمثل اقتراح إضافي في إدماج مزيد من المعلومات عن ممارسات الشعوب الأصلية

فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية لتعزيز بيئة آمنة ومستدامة، في قاعدة البيانات القائمة المتعلقة بالممارسات الجيدة.

٧٢- واقترح أيضاً نشر أحكام وتشريعات دستورية نموذجية، كسبيل لدعم الحكومات في تنفيذ المعايير المتعلقة بالبيئة. ويجدر الانتباه في هذا السياق إلى أن التنفيذ يكون غالباً أكثر نجاحاً عندما توضع التشريعات من خلال عملية تشمل مشاركة المجتمعات المحلية والوطنية. ولذلك، ينبغي استخدام أي أحكام نموذجية على أنها مشروع أحكام، أو قائمة للتدقيق، تسترشد بها عملية صياغة القانون في بلد ما من خلال عملية قائمة على المشاركة.

٧٣- وحث المشاركون المقرر الخاص على مواصلة تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بالتنسيق مع غيره من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، بهدف تشجيع الدول على الامتثال لالتزاماتها بإنشاء بيئة تمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في هذا المجال. وفي هذا الصدد، قُدمت اقتراحات محددة تشمل إجراء دراسة عالمية شاملة ترصد وتتحقق من تجريم وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ومن شأن هذه الدراسة أن تحدد الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول التي تصدر عنها هذه الأفعال، وأوجه العجز المؤسسي التي تؤدي إلى انعدام الحماية، وانتهاكات القانون الدولي والقوانين المحلية التي تفضي إلى استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. إضافة إلى ذلك، اقترح وضع قاعدة بيانات لزيادة إبراز حالة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بغية تركيز جهود المنظمات التي ترصد التهديدات والحوادث الأخرى ونشر معلومات عن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية لكي يساعد الاهتمام العالمي في تعزيز سلامتهم.

٧٤- وقُدّم اقتراح آخر لتعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وهناك عدد من المسائل المتعلقة بالشركات وحماية البيئة لها صلة مباشرة بحقوق الإنسان وتستحق مزيداً من الاهتمام. واقترح أن يضع المقرر الخاص أسئلة توجيهية تُطرح على الفريق العامل وغيره من الآليات لمساعدتها على مواصلة إدماج حقوق الإنسان ذات الصلة بالبيئة في أعمالها.

٧٥- وتلقى المقرر الخاص اقتراحات أخرى عديدة تتعلق بمجالات بحاجة إلى المزيد من التوضيح والتحليل، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية، والأضرار البيئية العابرة للحدود، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، ومراقبة تلوث الهواء، وأبعاد حقوق الإنسان في طريقة التصديع الهيدرولي (التصديع)، والحق في جبر الضرر في الحالات التي تنطوي على تدمير البيئة، وحقوق الطفل المتعلقة بالبيئة وحالة المهاجرين لأسباب تتعلق بالبيئة.

٧٦- وتلقى المقرر الخاص عدداً من المقترحات لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الشعوب الأصلية من الأضرار البيئية، وهي اقتراحات تعكس العلاقة الوثيقة التي تربط هذه الجماعات بالبيئة عادةً. وعلى الرغم من أن هذه المقترحات تعزز بالتأكيد تنفيذ التزامات حقوق

الإنسان المتعلقة بالبيئة، فإنها قد تندرج بشكل أكبر في نطاق ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية. وهي تتضمن ما يلي: (أ) التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لوضع لوائح تستند إلى معارف الشعوب الأصلية بحماية بيئة مواقع التراث العالمي، وتحديد مواقع جديدة للتراث الطبيعي العالمي وحماية مواقع التراث العالمية المهددة بالانقراض؛ (ب) تعزيز المشاركة الصريحة والنشطة للشعوب الأصلية في المحافل الدولية؛ (ج) وضع ملخص لأفضل الممارسات المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في سياق الأنشطة الاستخراجية وغيرها من المشاريع التي تؤثر على الأرض وحقوق الإنسان.

٧٧- وأخيراً، حث عدد من المشاركين المقرر الخاص على النظر في الضمانات البيئية التي اعتمدها المؤسسات المالية الدولية. وأعرب عن رأي مفاده أن تكاثر هذه الضمانات أصبح أمراً مُربكاً، وأن من الهام تعزيز تنفيذها بشكل متسق وفعال.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٨- أعرب المقرر الخاص عن امتنانه لكل من ساهم في هذا التقرير، بمن في ذلك من شاركوا في اجتماع الخبراء والمشاورة العامة ومن قدموا مداخلات مكتوبة. فمع توجه المزيد من المؤسسات والأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى تطبيق منظور حقوق الإنسان على المسائل البيئية، فإن تجاربهم تُقدّم نماذج قيمة للآخرين.

٧٩- وينبغي النظر في العديد من الاقتراحات المقدمة بشأن طرق تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة وتعزيزها من جانب جميع الجهات التي تحتل موقعاً يمكنها من القيام بذلك، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، كل ضمن مجال عمله.

٨٠- وسيسترشد المقرر الخاص بهذه المقترحات في عمله المتعلق بالتنفيذ وفي مواصلة العمل مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات والمنظمات والأمانات الإقليمية للاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة، وكذا الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وسيولي المقرر الخاص الأولوية، في جملة مبادرات، إلى وضع ونشر إرشادات واضحة عن معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة والممارسات الجيدة في استخدام هذه المعايير، في صيغة يسهل فهمها وتطبيقها.